على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.. خلال تكريم المشروعات الرائدة في العمل الاجتماعي على هامش الاجتماع الحادي عشر للجنة وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل

«الوطني» يحصد جائزة أفضل برنامج في مجالات العمل الاجتماعي عن «Bankee»

صورة جماعية للمكرّمين خلال الحفل التكريمي المصاحب لاجتماعات اللجان الوزارية

منال المطر تتسلم الجائزة من وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة بحضور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي

«Bankee» تجربة تعليمية مبتكرة وإحدى أبرز مبادرات «الوطني» الهادفة إلى تعزيز الوعي والثقافة المالية لطلبة المدارس في الكويت

التكريم يعكس التزام البنك الراسخ تجاه تمكين الشباب الكويتي وحرصه على تسليحهم بالمعرفة والمهارات المالية اللازمة لمستقبلهم

كرمت لجنة وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي بنك الكويت الوطني لفوزه بجائزة أفضل مشروع بالقطاع الخاص على مستوى دول مجلس التعاون، وذلك عن برنامج «Bankee» للثقافة المالية.

تسلمت الجائزة بالنيابة عن البنك منال المطر، نائب رئيس تنفيذي ورئيسة مجموعة الاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، وذلك في الحفل التكريمي المصاحب لاجتماعات اللجان الوزارية الذي أقيم في فندق سانت ريجيس بالكويت، وشهد الاحتفاء بالمشروعات الرائدة التي تسهم بفاعلية في تنمية المجتمعات الخليجية حضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي والوزراء المعنيين في دول المجلس والمقام على هامش الاجتماع الحادي عشر للجنة وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية.

«Bankee».. تجربة مبتكرة

وتم ترشيح برنامج «Bankee» لجائزة المشروع الاجتماعي الرائد باعتباره تجربة تعليمية مبتكرة، وإحدى أبرز مبادرات بنك الكويت الوطني الهادفة إلى تعزيز الوعي والثقافة المالية لطلبة المدارس في الكويت.

كما يعد «Bankee» البرنامج الأول من نوعه في الكويت الذي يقدمه الوطني للمجتمع بالتعاون مع وزارة التربية وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، بهدف تعريف الطلبة والطالبات بالمفاهيم والممارسات الاقتصادية الأساسية كالكسب والصرف والتوفير والالتزامات المالية، إضافة إلى غرس القيم الأساسية في الطلاب مثل الأمانة والنزاهة والتنمية الشخصية وتحمل المسؤولية والتعاون وتعزيز روح العمل الجماعي، وتنشئة جيل من الشباب الكويتي يدرك أهمية الاستقرار والاستقلال المالي ولديه المهارات والمعرفة المالية اللازمة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي للأفراد والمجتمع.

وحقق «Bankee» نجاحا ملحوظا منذ انطلاقته، حيث شهدت نسخته الثالثة مشاركة أكثر من 60 مدرسة، واستفاد منه أكثر من 32000 طالب وطالبة و7200 معلم ومعلمة، وذلك بفضل تصميمه المميز داخل الفصول الدراسية وتأثيره الإيجابي على سلوكيات الطلاب عبر إكسابهم الكثير من المهارات التي يحتاجونها في إدارة شؤونهم المالية، فضلا عن التطور الملحوظ في الثقافة المالية لديهم بعد تطبيق البرنامج في مدارسهم.

التزام راسخ بتمكين الجيل القادم

ويعكس هذا التكريم التزام البنك الراسخ تجاه تمكين الشباب الكويتي وحرصه على تسليحهم بالمعرفة والمهارات المالية اللازمة لمستقبلهم، كما يمثل حافز لمواصلة الجهود الرامية إلى تطوير البرنامج وتوسيع نطاق تأثيره ليشمل أكبر عدد ممكن من المدارس.

ويعمل بنك الكويت الوطني باستمرار على ترسيخ موقعه الريادي كأكبر مساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية بالكويت، عبر إطلاق مبادرات متنوعة ومبتكرة ومستدامة تغطي شرائح المجتمع كافة وتركز بشكل كبير على دعم قطاع التعليم وتنمية قدرات الشباب إيمانا منه بأن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الكويت.

وعززت جولات أعضاء الإدارة التنفيذية في بنك الكويت الوطني للمدارس ومتابعة تطبيق مراحل البرنامج من أهميته بشكل كبير، حيث شهدت هذه الزيارات حضورا كبيرا من أولياء أمور الطلاب الذين أبدوا سعادة كبيرة بما لمسوه من تغيرات إيجابية تتمثل في تطور سلوكيات أبنائهم وثقافتهم المالية.

ويعمل البرنامج بنظام اقتصاد الفصل الدراسي، وهو نظام يصور المدرسة كاقتصاد مصغر يحاكي النظام الاقتصادي الواقعي. كما أطلق «Bankee» منصته وموقعه الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية وهو قائم على نهج مبتكر وتفاعلي يتيح للطلبة والمعلمين استخدام ومنصة رقمية لإجراء مختلف المعاملات المالية، باستخدام عملة Bankoz الافتراضية، ما يعزز لدى الطلاب قيمة العمل والمال والقدرة على اتخاذ القرارات المالية المدروسة.

تكريس مفاهيم العطاء

وتكريسا لمفاهيم العطاء عند الطلاب والطالبات منذ الصغر، أطلق الوطني مشروع تبرع للطلبة المشاركين في برنامج «Bankee» لدعم تعليم أطفال الأسر المتعففة في الكويت، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

وبادر البنك بتوفير صناديق تبرعات في المدارس المشاركة ببرنامج «Bankee»، كي يتسنى لكل طالب وطالبة التبرع من الرصيد المتراكم لديه من العملة الافتراضية Bankoz والذي حصل عليه كمكافآت وحوافز خلال تطبيقه البرنامج، لدعم تعليم أطفال الأسر المتعففة في الكويت، كما تزامن ذلك مع حملة توعوية أطلقها «الوطني» داخل المدارس المشاركة في «Bankee»، لتشجيع الطلاب والطالبات على التبرع بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، إضافة إلى حث المعلمين والمعلمات على تذكير الطلبة بشكل مستمر بوجود صندوق التبرع، وتوضيح فضل هذه الخصلة الحميدة وأثرها الإيجابي في المجتمع بما يعزز روح العطاء والعمل الإنساني في نفوسهم ويغرس مفاهيم التعاون والتضامن لديهم منذ الصغر.

وقام البنك بعدها بجمع تبرعات الطلاب والطالبات ومعادلتها بالدينار الكويتي، ومن ثم تقديم المبلغ كتبرع باسم طلبة برنامج «Bankee» لصالح مشروع تعليم الطفل الذي تشرف عليه جمعية الهلال الأحمر الكويتي، وذلك لتغطية المصاريف الدراسية لمجموعة من أبناء الأسر المتعففة من أجل ضمان استمرارهم على مقاعد الدراسة وتجنب تسربهم خارج المدارس.

نموذج يحتذى في التنمية المستدامة

كما يحرص «الوطني» دائما على ترك بصمة اجتماعية بارزة وخلق قيمة مضافة في المجتمعات التي يعمل بها من خلال استثماراته المجتمعية، والتي تنسجم بشكل وثيق مع استراتيجية البنك الشاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، ما يبرهن على أن الوطني نموذجا يحتذى به في التنمية المستدامة والمساهمة بفاعلية في بناء مستقبل أكثر ازدهارا واستقرارا لدولة الكويت والمنطقة.

جدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني حصد الجائزة البرونزية من «Qorus» عن برنامج «Bankee» ضمن فئة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، حيث تعد تلك الجائزة تقديرا للابتكارات التي تقوم بها المؤسسات لدمج الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطتها.

اجتماع مرتقب لـ«أوبيك» وحلفائها يهدد بتغيير مسار السوق

أسعار النفط تتراجع مع تصاعد مخاوف المعروض من «أوبيك+»

وكالات: تراجعت أسعار النفط لليوم الثاني على التوالي، متأثرة بقلق المتعاملين حيال احتمال رفع تحالف «أوبيك+» للإنتاج، إلى جانب مؤشرات على تباطؤ اقتصادي في الولايات المتحدة وبيانات صناعية أظهرت ارتفاع المخزونات في مركز تخزين رئيسي.

وانخفض خام برنت، المؤشر العالمي، باتجاه مستوى 67 دولارا للبرميل، فيما تراجع خام غرب تكساس الوسيط دون 64 دولارا. وجاء هذا الهبوط بعد تقرير أشار إلى أن «أوبيك+» يعتزم مناقشة جولة جديدة من زيادات الإنتاج خلال اجتماعه المرتقب نهاية الأسبوع الجاري. ومع ذلك، أفاد عدد من المندوبين بأن السعودية وشركاءها لم يحسموا بعد موقفهم بشأن مسار الإمدادات.

أظهر تقدير صناعي في الولايات المتحدة أن مخزونات الخام في مركز كوشينغ بولاية أوكلاهوما – وهو نقطة التسعير لعقود خام غرب تكساس الوسيط – ارتفعت بمقدار 2,1 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي.

وتراجعت أسعار خام برنت بنحو 10٪ منذ بداية العام، بعدما فكك تحالف «أوبيك+» قيود الإنتاج العميقة بوتيرة متسارعة لاستعادة حصته السوقية في مواجهة المنتجين المنافسين. وفي الوقت ذاته، زادت الإمدادات من منتجين خارج التحالف، بينما تصاعدت المخاوف من تباطؤ الطلب على النفط الخام مع فرض إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب سلسلة من الرسوم الجمركية على التجارة.

ومجتمعة، أدت هذه العوامل إلى توقعات بفائض محتمل في الإمدادات، من شأنه أن يفاقم مستويات المخزون العالمي.

وقال المحلل لدى «كومنولث بنك أوف أستراليا»، فيفيك دهار، في مذكرة: مع تداول العقود الآجلة لخام برنت فوق 65 دولارا للبرميل حاليا، يبدو من المنطقي أن يفكر تحالف «أوبيك+» على الأقل في رفع الإنتاج مجددا.

وتشير مؤشرات سوق النفط إلى أن الظروف لم تعد غير مواتية كما كانت، فقد بلغ الفارق الزمني بين أقرب عقدين لخام برنت – ما يعرف بـ «الفارق الآجل العاجل» – نحو 45 سنتا للبرميل، مقارنة بأكثر من دولار واحد قبل شهرين، ما يعكس تراجعا في حدة شح الإمدادات.

وكانت السياسة الأميركية تجاه روسيا، خصوصا المحاولات المستمرة لإنهاء الحرب في أوكرانيا عبر استهداف صادرات النفط الروسي، محور تركيز آخر في الأسواق. وألمح ترامب إلى احتمال فرض «المرحلة الثانية أو الثالثة» من العقوبات، بعدما قرر معاقبة الهند على خلفية شرائها للنفط الروسي.

وقال وزير الطاقة الأميركي كريس رايت، في مقابلة مع تلفزيون «بلومبيرغ»: معظم صادرات روسيا من النفط – نحو 90٪ منها – تذهب إلى الصين والهند. ومن هنا يحاول ترامب تقليص قدرة موسكو على بيع النفط بشكل جذري، حتى لا تتمكن من تمويل آلة الحرب، وهذا من شأنه أن يقود إلى السلام.

في ظل استمرار ضغوط الرسوم الأميركية

توقعات بركود الاقتصاد الألماني في 2025

رويترز: من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الألماني ركودا هذا العام على الرغم من تحسن المعنويات، حيث من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,1٪ بعد عامين من الانكماش، وفقا لتوقعات نشرها معهد كيل للاقتصاد العالمي.

وأفاد معهد «كيل للاقتصاد العالمي» أمس الخميس بأن توقعات الشركات تحسنت بفضل احتمالات زيادة الإنفاق الحكومي، لكن سياسة التعريفات الجمركية الأميركية لاتزال تشكل عائقا.

وتستعد برلين لاستخدام الأموال العامة المتاحة حديثا اعتبارا من عام 2025، مما قد يرفع نمو العام المقبل بنحو 0,6 نقطة مئوية، ويضيف دفعة بنحو النصف في عام 2027.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,3٪ في عام 2026 و1,2٪ في عام 2027، وفقا لمعهد كيل للاقتصاد العالمي.

ومع تحسن النشاط الاقتصادي، من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة إلى 5,8٪ بحلول عام 2027 من 6,3٪ هذا العام، في حين يتسع عجز الموازنة من 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 3,5٪ في عام 2027.

بعد أشهر من الأداء القوي والنمو الإيجابي للقطاع

«ميد»: تراجع زخم مشاريع البناء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال يوليو 2025

نشرت مجلة «ميد» الاقتصادية أحدث إصدار لمؤشر زخم مشاريع البناء (CPMI) الصادر عن شركة GlobalData والذي أظهر تراجعا ملحوظا في نشاط قطاع الإنشاءات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث انخفض المؤشر إلى 0,77 نقطة في يوليو 2025، مسجلا تراجعا بنسبة 24٪ مقارنة بالشهر السابق.

وشهدت السوق السعودية، الأكبر في المنطقة من حيث حجم مشاريع البناء، انخفاضا في المؤشر من 0,88 نقطة في يونيو إلى 0,75 نقطة في يوليو، أي بتراجع نسبته 15٪. في المقابل، سجلت دولة الإمارات أداء إيجابيا، إذ ارتفع مؤشرها إلى 1,13 نقطة في يوليو مقارنة بـ 0,91 نقطة في يونيو، ما يعكس متانة السوق واستمرار تدفق الاستثمارات في المشاريع الإنشائية.

ويأتي هذا التراجع بعد فترة من النمو الإيجابي، حيث بلغ مؤشر CPMI الإقليمي 1,01 نقطة في يونيو، بزيادة 9٪ عن مايو و12٪ عن أبريل، في دلالة على الزخم الذي كانت تشهده مشاريع البناء في المنطقة، مدفوعة بسياسات التنويع الاقتصادي والاستثمار في البنية التحتية.

غير أن التراجع الأخير يعكس تحديات متواصلة تواجه القطاع، إذ أظهر المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر انخفاضا طفيفا من 0,97 في يونيو إلى 0,95 في يوليو. وتشير البيانات إلى استقرار نسبي في مرحلة تنفيذ المشاريع، حيث تراجع المؤشر بشكل طفيف من 1,13 إلى 1,12.

في المقابل، شهدت مرحلة ما قبل التنفيذ هبوطا حادا من 1,04 إلى 0,74، ما يدل على تباطؤ واضح في بدء مشاريع جديدة رغم استمرار العمل بالمشاريع الجارية.

وعلى صعيد القطاعات، تباين الأداء بشكل لافت، فقد شهد قطاعا التجارة والترفيه انتعاشا ملحوظا، حيث ارتفع المؤشر من 0,73 إلى 0,99، ما يشير إلى عودة النشاط في هذا المجال. بالمقابل، سجل قطاع الطاقة والمرافق تراجعا كبيرا من 1,40 إلى 0,93، ما يعكس فتورا في الاستثمارات ومعدلات إنجاز المشاريع. كما انخفض مؤشر القطاع الصناعي من 1,20 إلى 0,48، ما يسلط الضوء على التحديات التي يواجهها هذا القطاع.

وفي جانب أكثر إيجابية، شهد قطاع البنية التحتية تحسنا ملموسا، مع ارتفاع المؤشر من 0,12 إلى 0,43، ما يشير إلى عودة التركيز على المشاريع الأساسية. أما القطاع المؤسسي فبقي مستقرا نسبيا، بتراجع طفيف من 0,88 إلى 0,84، بينما سجل القطاع السكني انخفاضا محدودا من 0,90 إلى 0,87.

وتبرز نتائج مؤشر CPMI الأخيرة أهمية تعزيز الاستثمارات الاستراتيجية والمبادرات الهادفة إلى دعم إطلاق المشاريع الجديدة وتنفيذها بفعالية. وعلى الرغم من وجود قطاعات تبدي مؤشرات إيجابية، إلا أن التراجع العام في المؤشر يعكس تحديات حقيقية ينبغي التعامل معها لضمان استدامة زخم قطاع البناء في المنطقة.